مجلة مركـــز جـــزيرة العـــــرب
للبحوث التـــربـــوية والإنسانية
المجلد (2)، العدد (12): 31 مارس 2022م
ص: 46- 70
تاريخ الاستلام: 2022/02/15
تاريخ القبول: 2022/03/10

ISSN: 2707-742X

Journal of Arabian Peninsula Centre
for Educational and Humanity Researches
Volume (2), Issue (12): 31 Mar: 2022
p: 46- 70
Copyright License

مظاهر العنف المتبادل بين الزوجين بمنطقة بني عمارت؛ دراسة ميدانية

أ. مرزوق سعيد عيسى العيسي
طالب دكتوراه|| كلية الآداب || جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس || المملكة المغربية
تلفون: 00212666849207 || البريد الإلكتروني: elaisimarzouk@gmail.com
https://doi.org/10.56793/pcra2213123

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة العنف ضد النساء في المجتمع الريفي. الكشف عن العلاقات المحتملة بين العنف الممارس ضدهن وبين بعض عناصر الثقافة التي تميز المجتمع المحلي الريفي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الارتباطي، وتمثلت الأداة في استبانة تم تطبيقها على عينة بلغت (222) منهم 112 من الذكور (50.45%) و110 من الإناث (49.55%)، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج (SPSS) كشفت النتائج أن الأفراد كلما تقدموا في السن كلما تراجعوا عن الإقدام على العنف، حيث تتراوح نسبته المئوية حوالي 8. 1 مقارنة مع الرجال بنسبة تصل إلى2.6، كما أن الذكور والإناث الذين ينتمون إلى فئة المتزوجين هم أكثر ممارسة للعنف بنسبة 72.1% في مقابل فئة العزاب بنسبة حوالي27 %، كما أسفرت النتائج عن وجود أنواع العنف المتبادل بين الزوجين منها العنف اللفظي الجارح ويبدو أن النساء هن أكثر ميلا إلى استخدام العنف اللفظي الجارح من الرجال (74.4% مقابل 65%). ويميل إلى الانخفاض بشكل منتظم لدى الإناث كلما ارتفع مستواهن الدراسي، ثم نجد العنف الجسدي غير المبرح الذين استعملوا هذا النوع من العنف ضد أزواجهم 40.58%. وبلغت نسبة النساء اللواتي صرحن بأنهم مارسن العنف الجسدي غير المبرح على أزواجهن 37.15%، وارتفعت هذه النسبة لدى الرجال لتصل إلى 44.12% وفيما يتعلق بالعنف الجسدي المبرح، فقد بلغت نسبة الذين يستخدمونه لفرض إرادتهم على أزواجهم 56%. وبلغت هذه النسبة 59% لدى الذكور، مقابل 52.56% لدى الإناث. ثم هناك الإكراه الجنسي الخفيف من النساء (61.4% مقابل 48.7%)، بنسبة 83% لدى الرجال مقارنة بالنساء، وفيما يتعلق بالإكراه الجنسي العنيف يقل احتمال اللجوء إلى هذه النوع من العنف الجنسي بنسبة 46% عندما يرتفع المستوى الدراسي للفرد. واستنادا للنتائج قدم الباحث عددا من التوصيات، وأهمها: وضع سياسة تهدف إلى نشر الوعي بشأن حقوق المرأة وثقافة المساواة بين الجنسين، مَأسَسة الخلايا المعنية بحالات العنف ضمن المحاكم والشرطة القضائية ووحدات التحقيق، وإنجاز العديد من البحوث الميدانية حتى يتسنى الوقوف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذا العنف.

الكلمات المفتاحية: العنف، العنف ضد المرأة، أسباب العنف، المجتمع الريفي، بني عمارت

Manifestations of mutual violence between spouses in the Bani Amart area; A field study

Marzouk Said El-aisi
PhD student, Faculty of Arts|| University of Sidi Mohamed Ben Abdellah|| Fes, Kingdom of Morocco
Tel: 00212666849207|| Email: elaisimarzouk@gmail.com

Abstract: This study aimed to shed light on the phenomenon of violence against women in rural society. Exposing the possible relationships between the violence practiced against them and some elements of the culture that characterize the rural community. The researcher used the descriptive analytical correlational method, and the tool was a questionnaire that was applied to a sample of (222), of whom 112 were male (50.45%) and 110 were female (49.55%). The data was analyzed using the program (SPSS). Age the more they retreat from violence, as the percentage ranges from about 8.1 compared to men

at a rate of 2.6, and males and females who belong to the married category are more violent at a rate of 72.1%, compared to the category of bachelors at a rate of about 27%. The results revealed that there are types of mutual violence between spouses, including hurtful verbal violence, and it seems that women are more inclined to use hurtful verbal violence than men (74.4% vs. 65%). It tends to decrease regularly among females as their academic level rises, then we find unexhausted physical violence against their husbands by 40.58%, The percentage of women who stated that they practiced unrequited physical violence on their husbands was 37.15%, and this percentage increased among men to reach 44.12%. With regard to severe physical violence, the percentage of those who use it to impose their will on their husbands reached 56%. This percentage was 59% for males, compared to 52.56% for females. Then there is mild sexual coercion by women (61.4% vs. 48.7%), with 83% of men compared to women. With regard to violent sexual coercion, the probability of resorting to this type of sexual violence decreases by 46% when the individual's academic level rises. Based on the results, the researcher presented a number of recommendations, the most important of which are: developing a policy aimed at spreading awareness about women's rights and the culture of gender equality, institutionalizing cells concerned with cases of violence within courts, judicial police, and investigation units, and completing many field research in order to identify the real reasons behind This violence.

Keywords: la violence, violence against women, couses of violence, rural society, beni ammart.

مقدمة.

تمثل ظاهرة العنف ضد المرأة إحدى أخطر الظواهر الاجتماعية التي استفحلت في معظم دول العالم بصورة متزايدة، ولذلك فهي ليست مشكلة خاصة فقط بالمغرب إذا ما قورنت مع دول أخرى، وتتفاوت الأرقام في أغلب دول أوروبا وأمريكا. حيث في الولايات المتحدة نسبة عالية، حيث تتراوح نسبة النساء اللاتي تعرضن إلى الإيذاء من شركائهم سواء كانوا أزواج أو أصدقاء، بلغت هذه النسبة حوالي ما بين 20% إلى 40% وأن هناك 4، 8% من النساء تم إيذاءهن خلال العام الماضي، ومجمل العدد الذي تعرض للإيذاء من النساء في الولايات المتحدة الأمريكية كما ذكرنا هو حوالي 4، 4 ملايين، وفق مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات)، فإن فرنسا تأتي في مقدمة الدول التي شهدت جرائم عنف ضد المرأة بلغ عدد ضحايا جرائم العنف ضد المرأة في فرنسا 601 امرأة، و380 في ألمانيا و227 في إنجلترا، في ما بلغ العدد في إيطاليا 130، وفي إسبانيا امرأة خلال الفترة نفسها 113، وطبقا لمعلومات من مكتب الإحصاءات الأوروبي، احتلت ألمانيا المرتبة الأولى بين دول الاتحاد في عدد جرائم قتل الأزواج لزوجاتهم ب 189 جريمة تلتها فرنسا ب123جريمة، ثم رومانيا ب 84 جريمة إنجلترا بـ70 جريمة إيطاليا65 جريمة (https://www.rattibha.com ص ص2-13-14)

ويلفت انتشار ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة اهتمام معظم المختصين على اعتبار أنه من الصعوبة بمكان تحديد إحصائيات دقيقة حول حالات العنف لأن هذه الظاهرة التي بدأ الحديث عنها في المغرب يمثل العنف ضد المرأة، انتهاكًا لحقوق الإنسان التي أقرتها المواثيق والمعاهدات الدولية، وعائقًا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتكرر هذا العنف في العديد من المجتمعات العربية والدولية، ونتيجة لجهود المنظمات النسائية، والخبراء، والمسئولين الحكوميين على امتداد العالم بينت العديد من الدراسات أن ظاهرة العنف ضد الزوجات، ظاهرة عالمية تختلف اشكالها باختلاف مستوى لتقدم مجتمعات الدول النامية منها في الدول المتقدمة، وقد كان للمجتمع المدني المغربي وخصوصا تعود مجمل أسباب العنف ضد المرأة، وخاصة في المجتمعات النامية أو مجتمعات العالم الثالث، إلى عدة عوامل، وأسباب ثقافية واجتماعية وتربوية وغيرها، أحيانا كثيرة تعود إلى المرأة نفسها فرواسب التربية القائمة على التمييز، تجعل، تدني المستوى الثقافي وانتشار الجهل وانعدام التعليم والأخلاقيات التي تشير وتؤكد على احترام المرأة، كونها نصف المجتمع

الذي يلد ويربي النصف الآخر، وقلة الوعي حول أهمية الدور الذي تلعبه في المجتمع، وعدم معرفة المرأة لحقوقها، ويعتبر ذلك أحد أبرز العوامل التي تقف وراء تعنيفها بالكلام الجارح أو التعدي عليها بالضرب وهدر حقوقها. أسس التربية غير السليمة في بعض المجتمعات والتي تقوم على احترام الذكر والانتقاص من قدر ومكانة المرأة أو الفتاة ومعاملتها معاملة سيئة، مما يعزز ثقافة العنف لدى الجنس الآخر، كما يدعم انتقاصها لذاتها ويقلل من ثقتها بنفسها ويشكل هذا العامل أحد أكبر العوامل المسببة لتلك المشكلة الخطيرة في هذه المجتمعات. أسباب تعود للموروثات الاجتماعية والعادات والتقاليد القديمة التي تمارس العنف ضد المرأة.

وقد كان للمجتمع المدني المغربي وخصوصا النسائي الدور الرئيسي في رفع الطابو عن هاته الظاهرة، عبر أخذ المبادرة لخلق مراكز الاستماع والإيواء من أجل الدعم النفسي والقانوني للنساء ضحايا العنف. كما خاضت الحركة النسائية المغربية ومنها فدرالية رابطة حقوق النساء حملات ترافعية وعدة أشكال نضالية من أجل سن قوانين وسياسات عمومية مناهضة للعنف المبني على النوع وفي هذا السياق سن المشرع المغربي القانون 103-13 المتعلق بمناهضة العنف ضد النساء والذي تطلب دخوله حيز التنفيذ مسارا طويلا من المرافعة على الرغم من محدوديته وعدم استجابته بشكل كلي لتطلعات. النساء ورغم ذلك فإن دخوله حيز التنفيذ يبقى خطوة إيجابية وتستدعي من الحركة النسائية مزيدا من الحذر في ما يخص تتبع مدى تنفيذه من قبل السلطات القضائية. ومدى توفير البنيات التحتية الضرورية من أجل تطبيق السليم لمقتضياته رغم محدوديتها، رغم كل هذه المبادرات التي تتخذه الدولة والمجتمع المدني إلا أنها تتخللها قصور، كما عمل قانون محاربة العنف ضد النساء على مأسسة الخلايا المؤسساتية للتكفل بالنسا ء ضحايا العنف" على مستوى المحاكم والمستشفيات ومصالح الشرطة والدرك الملكي، كما عمل على إحداث خلية وطنية، ورغم هاته الجهود فإن الواقع قد اثبت محدودية هاته الإجراءات والقوانين بحيث مازال العنف المبني على النوع يطال أعداد كبير من النساء المغربيات حسب الإحصاءات الصادرة سواء عن القطاعات الحكومية أو جمعيات المجتمع المدني. حيث أظهرت نتائج البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء الذي أنجزته وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وأعلنت عن نتائجه بتاريخ 14 ماي 2019، أن نسبة انتشار العنف ضد النساء بلغت خلال 12 شهرا السابقة لتاريخ إجراء البحث 54 %، 4 خلال سنة 2018 مقابل 62 %، 8 خلال سنة 2009 حسب الدراسة التي أنجزتها آنذاك المندوبية السامية للتخطيط وتم تقديمها بداية سنة 2011 لكن بعد حوالي سنة على دخوله حيز التنفيذ فإن القانون103-13 لم يستطع أن يلعب دور الردع بالنسبة لأفعال العنف الممارس ضد النسا ء، بل شهدت هاته السنة وقوع حوادث عنف مؤلمة وخطيرة ضد النساء تراوحت بين القتل والاغتصاب المفضي للقتل ناهيك على الاعتداءات الجنسية الأخرى. ونذكر هنا حادث ذبح السيدة فاطمة بمنطقة واد افران سنة 2018، واغتصاب السيدة حنان وممارسة جميع أشكال الاعتداءات الجنسية عليها مما أدى على وفاتها. (تقرير فدرالية رابطة حقوق النساء: 2019. ص ص 8-9).

استرعت ظاهرة العنف اهتمام الباحثين من علماء الأنثروبولوجيا الذين أولوا عناية خاصة ومميزة لقبائل الريف المنتشرة في شمال المغرب، وعلى رأسهم دافيد هارت (Hart, David M. 1976) ورايمون جاموس (Raymond JAMOUS)، دون أن ننسى العمل الرائع الذي أنجزتهursula kingsmill hart زوجة دافيد مونتغومري هارت. قدمت لنا أرسولا وصفا دقيقا ومؤثرا لمشاهد العنف ضد النساء في قبيلة بني ورياغل في كتابها "وراء باب الفناء" (أرسولا كينغسميل، 2010)، وهو عبارة عن دراسة مونوغرافية أنجزتها بإيعاز من زوجها دافيد هارت الذي لم يتمكن من اقتحام عالم النساء الريفيات بسبب الفصل الصارم الذي يقيمه المجتمع الريفي بين عالم الرجال وعالم النساء.

وبحكم انتمائي إلى المجتمع الريفي وتخصصي في مجال العلوم الإنسانية (علم النفس وعلم الاجتماع) فقد بدا لي من خلال الملاحظات المباشرة أن ظاهرة العنف بأشكالها المختلفة لا زالت منتشرة-على نطاق واسع-في المجتمع الريفي.

ومن هنا جاءت رغبتي في سبر أغوار هذه الظاهرة، وبيان أبعادها الاجتماعية والثقافية والنفسية، وتشخيصها في محاولة للكشف عن مسبباتها، خاصة وأن الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة في منطقة الريف بعد صدور الدراسات الكلاسيكية الرائدة المشار إليها في فقرة سابقة، قليلة جدا إن لم تكن منعدمة. وربما كانت الدراسة الحالية من بين الدراسات الأولى التي تناول ظاهرة العنف ضد النساء في المجتمع الريفي من منظور سوسيولوجي، يعتمد على قواعد وأساليب البحث الميداني في جمع البيانات وتحليلها.

مشكلة الدراسة:

أضحى موضوع العنف ضد النساء ظاهرة كونية عرفتها المجتمعات البشرية على اختلاف ثقافاتها ومستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة نظمها السياسية. وهو بذلك ظاهرة عامة تتجاوز الفواصل الثقافية والفوارق الطبقية داخل المجتمع الواحد بين المجتمعات. وما يزال بذلك القدر من الانتشار والذيوع أو هذا المستوى من الاهتمام من قبل المتخصصين، أشارت بعض الدراسات الدولية أن للعنف ضد المرأة جذوره الثقافية التي تتمثل بالذكورية الأبوية عند الرجال، باختلاف المستوى التعليمي، والوضع الاقتصادي للأسرة، إلا أن ارتفاع نسبة النساء المعنفات في ازدياد إذ أن 2.4 مليون امرأة مغربية تتعرض للتعنيف والتحرش في الأماكن العامة، وذلك حسب مكتب الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب، رقم مفزع يعكس تفشي ظاهرة العنف ضد النساء في المملكة، الأمر الذي دفع بالمكتب الأممي إلى إطلاق حملة لمناهضة العنف ضد النساء في المغرب تحت شعار "مناهضة العنف ضد النساء في الأماكن العامة".

تعد ظاهرة العنف ضد المرأة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة الاخذة في الزيادة والانتشار في مختلف العالم التي أصبحت من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول، والمغرب من بين دول العالم التي أولت اهتماما بالغا لإشكالية العنف ضد المرأة حيث تشير الإحصائيات أن العنف يعرف تزايدا ملحوظا وهذا ما تدل عليه أبرز الإحصائيات في مجال العنف ضد النساء، أنجزت الوزارة البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء نهاية سنة 2017. وقد أنجز البحث الميداني في الفترة الممتدة بين يناير ومارس 2019، وشملت عينة البحث 13543امرأة بالغة من العمر ما بين 18 و64 سنة في مختلف جهات المملكة، وقد أعلنت الوزارة على النتائج الأولية لهذا البحث الوطني بتاريخ 14 مايو/آيار 2019، حيث أفرزت المعطيات الرئيسية النسب التالية54.4% تعرضن لشكل من أشكال العنف خلال الاثني عشر شهرا التي سبقت البحث، فيما تعرضن 55.8% للعنف بالوسط الحضري و51.6 % منهن تعرضن للعنف في الوسط القروي العنف النفسي هو الأكثر انتشارا، حيث صرحن ما يقرب من نصف النساء بتعرضهن لهذا الشكل من العنف بنحو 49.1%، يليه العنف الاقتصادي بنسبة 16.7% ثم العنف الجسدي بنسبة 15.9% والعنف الجنسي بنسبة 14.3% أما فيما يتعلق بالنساء المتزوجات فتعرضن نحو 52.5 للعنف في الوسط الزوجي، ويعتبر العنف النفسي أكثر أشكال العنف ممارسة في الوسط الزوجي إذ يمثل 96.5% من أشكال العنف. (البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب: 2019، ص ص 10-11)، من بين العوالم التي دفعتني إلى إجراء هذه الدراسة الميدانية المتعلقة بهذا الموضوع في منطقة الريف.

فالمرأة الريفية المتزوجة تعاني من مختلف أشكال القهر والإكراه: الإكراه على الزواج من طرف أبيها، لأن الزواج غالبا ما يتخذ شكل صفقة بين الأسر، والقهر الممارس عليها من طرف زوجها، والذي أصبح بحكم الثقافة السائدة شيئا عادياً ومألوفاً.

أسئلة الدراسة:

بناء على ما سبق؛ تتحدد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1- ما أنواع العنف الممارس ضد النساء في المجتمع الريفي؟

2- ما أسباب العنف الممارس ضد النساء في المجتمع الريفي؟
3- هل توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات العينة بخصوص العنف تبعاً لمتغيرات (الجنس، والعمر، الوضعية العائلية، عدد الأبناء، المستوى الدراسي)؟
4- هل توجد علاقة بين قيمة الشرف والعنف الممارس ضد النساء في المجتمع المحلي الريفي؟

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة ما يلي:

1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الإيمان بقيمة الشرف والمستوى الدراسي.
2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الشرف والعنف الممارس ضد النساء.
3- نفترض أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الوضعية الاجتماعية-الاقتصادية والعنف الممارس ضد النساء.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- التعرف على أنواع العنف الممارس ضد النساء في المجتمع الريفي.
2- تحديد أهم أسباب العنف الممارس ضد النساء في المجتمع الريفي.
3- فحص مدى وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين قيمة الشرف والعنف الممارس ضد النساء في المجتمع المحلي الريفي بالمغرب.
4- فحص مدى وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات العينة بخصوص العنف بين الزوجين تبعاً لمتغيرات (الجنس، والعمر، الوضعية العائلية، عدد الأبناء، المستوى الدراسي).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تستهدف قضية العنف ضد المرأة؛ وهي قضية اجتماعية عالمية خطيرة، ولقد ازدادت خطورتها في السنوات الأخيرة، وازداد الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة نظرا للزيادة في حجمها، حيث إن مشكلة العنف ضد المرأة لا تؤثر على المرأة فحسب، بل على مجتمع بأسره. ويأمل الباحث أن تفيد نتائج الدراسة على النحو الآتي:

- تعد الدراسة الحالية من الدراسات التي تناولت مظاهر العنف في المجتمع المغربي وتأتي هذه الدراسة من أجل الخروج بفكرة شاملة عن نتائج هذه الدراسات. إمكانية الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في إعداد دراسات وبحوث ذات أهمية في ما يتعلق بالعنف الموجه ضد المرأة.
- كما تساعد هذه الدراسة في إلقاء الضوء على أهم الأسباب المؤدية للعنف الموجه ضد المرأة وفهم آثاره، وتوضيح بعض الاستراتيجيات للتخفيف منه. لذا تتجلى أهمية الدراسة من خلال طبيعة الموضوع نفسه، فظاهرة العنف الممارس على المرأة المغربية خطيرة بحيث تمثل مصدر قلق واضطراب كون الدراسة الحالية من الظواهر التي نحاول من خلالها تقديم تصور تحليلي، لذا فإننا نطمح إلى تقديم دراسة علمية في الوعي الحقيقي بالعنف.
- كما يأمل الباحث، أن تقدم الدراسة توصيات علمية وعملية لتطوير وضع سياسة تهدف إلى نشر الوعي بشأن حقوق المرأة وثقافة المساواة بين الجنسين، مَأسَسة الخلايا المعنية بحالات العنف ضمن المحاكم والشرطة القضائية ووحدات التحقيق، وتعميم هذه الخلايا على المناطق المغربية كافة ضمن المستشفيات، ومراكز الشرطة، والدرك،

والسلطات المحلّية، دعم ومواكبة النساء والفتيات بالمجال القروي من أجل تحسين مستوى عيشهن وذلك من خلال النهوض بالأنشطة المدرة للدخل.

حدود الدراسة :

- الحدود الموضوعية: مظاهر العنف المتبادل بين الزوجين
- الحدود البشرية: عينة البحث 222، منهم 112 من الذكور (50.45%) و110 من الإناث(49.55%)
- الحدود المكانية: بمنطقة بني عمارت، دائرة تارجيست، إقليم الحسيمة بالمملكة المغربية.
- الحدود الزمانية: فترة جمع البيانات الميدانية خلال العام الدراسي 2021، وامتدت لشهر ونصف

مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها:

- **العنف**: ورد في معجم ابن منظور أن عنف، العنف، هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق. وعنف به وعليه يعنف عنفا وعنافة وأعنفه وعنفه تعنيفا، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره. واعتنف الأمر: أخذه بعنف. العنف، بالضم، الشدة والمشقة. وكل ما في الرفق من الخير، ففي العنف من الشر مثله (أبو الفضل،257)
- **ويعرف العنف من الناحية السيكولوجية** بأنه:" الاستعمال المفرط للقوة من خلال نفي القانون ونفي حق الفرد. ويعرف من الناحية الاجتماعية. بأنه " تعبير عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة أخرى، ويعبر العنف عن القوة حيث تتخذ أسلوبا فيزيقيا (ضرب، أو حبس أو إعدام)، أو يأخذ صورة الضغط الاجتماعي وتعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع به (قنيفة، 2010: 17).
- **ويعرف العنف ضد النساء بأنه**: " حرمان الزوجة من ممارسة حقوقها الاجتماعية والشخصية، وحرمانها من لانخراط في المجتمع وممارسة أدوارها وحقها في العمل أو متابعة الدراسة، وكذا حرمان الزوجة من زيارة أهلها وأصدقائها وأقاربها، والتدخل في علاقاتها الشخصية، والتدخل في اختيارها للأصدقاء، وعلاقاتها بالجيران ما يؤثر في استقرارها الانفعالي، ومكانتها الاجتماعية، (الحاج، 2013: 43 -44)
  - وإجرائيا؛ فمفهوم العنف ضد النساء: كما يشير لفظ «امرأة" في اللغة العربية إلى الإنسان الأنثى البالغة، بل إن البعض يفهمها على أنها تشير إلى الإنسان الأنثى المتزوجة أو التي سبق لها الزواج، إلا أننا في هذه الدراسة نستخدم مفهوم المرأة بشكل عام أي الإنسان الأنثى بغض النظر عن سنها أو وضعيتها الاجتماعية، أو حالتها الزوجية.
  - وبالرجوع إلى النص التشريعي الذي أورده المشرع المغربي في القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء حيث جاء النص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه: "العنف ضد المرأة: كل فعل مادي أو معنوي أو امتناع اساسه التمييز بسبب الجنس، يترتب عليه ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادية للمرأة " كما حددت نفس المادة المقصود بالعنف الجسدي: كل فعل أو امتناع يمس، أو من شأنه المساس، بالسلامة الجسدية للمرأة، أيا كان مرتكبه أو وسيلته أو مكان ارتكابه؛ والعنف الجنسي: كل قول أو فعل أو استغلال من شأنه المساس بحرمة جسد المرأة لأغراض جنسية أو تجارية، أيا كانت الوسيلة المستعملة في ذلك. والعنف النفسي كل اعتداء لفظي أو إكراه أو تهديد أو إهمال أو حرمان، سواء كان بغض المس بكرامة المرأة وحريتها وطمأنينتها، أو بغرض تخويفها أو ترهيبها. والعنف الاقتصادي: كل فعل أو امتناع عن فعل ذي طبيعة اقتصادية أو مالية يضر، أو من شأنه أن يضر، بالحقوق الاجتماعية أو الاقتصادية للمرأة. (النص التشريعي الذي أورده المشرع المغربي في القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، ص 3.)

- **المجتمع الريفي:** الريف منطقة في شمال المغرب تتميز بجبالها الوعرة وقممها الشاهقة وغطائها النباتي الكثيف، وهو موطن جزءٍ هام من الأمازيغ يُسمّون "ريافة" ويتحدثون "تريفيت" (أحد الفروع الثلاثة للغة الأمازيغية بالمغرب)، كما تقطن جزأه الغربي مجموعات قبلية عربية تُدعى "جُبَالة".
  - **إقليم منطقة الريف:** "ويقع في أقصى شمال المملكة ويعتبر المركز الإداري لولاية جهة تازة الحسيمة تاونات وتحده: عمالتا تازة وتاونات من الجنوب، وعمالة الناظور من الشرق، ومن الشمال البحر المتوسط، أما من الغرب فتحده عمالة شفشاون. تغطي الحسيمة المنطقة الوسطى الأكثر ارتفاعا حيث يصل ارتفاع جبل تدغين إلى 2.452م، والأكثر اتساعا تصل إلى 80 كلم لسلسلة جبال الريف، وتمتد على مساحة 3555 كلم. (Jamal AL KARKOURI, 2005)
  - يشكل الريف الجغرافي سلسلة جبلية متوسطية، تقع في أقصى شمال المغرب من طنجة غربا إلى ملوية شرقا، ويؤلف وحدة تضاريسية ماثلة على شكل هلال بمحاذاة الساحل المتوسطي، تتميز بأشكالها الطبغرافية البسيطة، وتنتمي سلسلة جبال الريف إلى المجموعات الألبية بتضاريسها شديدة التجزؤ. ويبلغ طول هذه السلسلة 360 كلم وعرضها في جزئها الأوسط 80 كلم، وتعتبر قمة جبل تدغين 2.452 م الأعلى بين مرتفعات كتلة الريف (بنعبيد، 2001، 4529
- **بني عمارت:** وتعرف بأنها: "عبارة عن جماعة قروية شمال المغرب وبالخصوص في جنوب مدينة الحسيمة، فهي منطقة قروية تابعة لدائرة تارجيست، إقليم الحسيمة، وتقع عند أسفل مرتفع تزيفري، تحددها من الشمال زاوية سيدي عبد القادر ومن الشرق سيدي بوزينب ومن الغرب بني أبشير ومن الجنوب تيفياوين حيث يبلغ عدد سكانها حسب إحصائيات 2014حوالي 6654 نسمة يعيشون في1219 أسرة، معظم سكان المنطقة يعتمدون على الفلاحة التقليدية، ثم تربية المواشي إضافة إلى ممارسة التجارة، تتميز هذه المنطقة بظروف طبيعية قاسية (شبكة دليل الريف)

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري

أسباب العنف:

هناك أسباب عديدة تسهم في ارتفاع مستوى العنف في المجتمع، وقد صنع العلماء أهم هذه الأسباب ضمن: عوامل نفسية والمنبثقة من نفسه، وسماته العقلية والانفعالية مثل الإحباط، الحرمان، الصدمات، الانفعالات الشديدة، القلق، الاكتئاب، وعوامل اجتماعية: مثل التنشئة الأسرية، المدرسة، جماعة الرفاق، وسائل الاعلام، الوضعية الاقتصادية، السكن (أيت حمودة، بلعسلة، ميرود، 2011: 15- 16)

وهناك العديد من العوامل التي تعزز العنف؛ وتتمثل في الثقافة السائدة والمنتشرة في المجتمع والتي تعظم العنف وتربطه بالرجولة والقوة، وعدم الاتزان في القوة والنفوذ بين الرجل والمرأة، والتي تنظر للمرأة على أنها ملك للرجل، وأنها بحاجة لتوجيه ولسيطرة ولتأديب، وهناك أيضا الفكر السائد بأن العنف هو نمط شرعي مقبول يقوم به الرجل لتفريغ الإحباط أو الغضب، وانتشار المعايير الاجتماعية التي تتوقع من المرأة أن تكون سلبية، وترجع أسباب العنف ضد المرأة إلى دوافع اجتماعية ونفسيّة واقتصاديّة موضحة كما يلي: (جهشان، ص ص 1-2)

- **الدو افع الاجتماعيّة:** إن العوامل الاجتماعيّة من أبرز الدوافع لارتكاب العنف ضد المرأة، وتشمل العوامل الاجتماعية تدني مستوى التعليم وتفشي الجهل بين أفراد المجتمع، وبالتالي سهولة التأثُّر في المعتقدات الخاطئة المُتعلقة بشرف العائلة والعفاف والتي تنتشر في المجتمع والبيئة المُحيطة، إلى جانب تبنّي وجهات النظر الداعية إلى فرض القوة الذكورية والتي تظهر على شكل العنف الجسدي والجنسي على حد سواء.

- **الدو افع النفسية**: إنّ العوامل النفسية التي تشكلّت في شخصيات مُرتكبي العنف ضد المرأة في الصِغَر تؤثر بشكل كبير في سلوكياتهم والتي تظهر على شكل سلوك عدائي في الكِبَر؛ ومن أبرز هذه العوامل النفسية تَعرُّض مُرتكب العنف للإيذاء بأي شكل من الأشكال في طفولته، أو وجوده في بيئة أُسرية تنتشر بها حالات تعنيف الأبوين، أو اعتداء الأب على الأم بأي شكل من الأشكال، إلى جانب اضطرابات الشخصية التي قد تُؤدي إلى خلق شخصية مُعادية للمجتمع.
- **الدو افع الاقتصادية**: تُعدّ العوامل الاقتصادية من أكثر دوافع العنف ضد المرأة التي تشهدها عدة مجتمعات في وقتنا الحالي؛ والسبب في ذلك يعود إلى الضغوطات الاقتصادية التي تُعاني منها شريحة واسعة من المجتمع، وتدني المستويات المَعيشية، وتفشّي البطالة والفقر، حيث تُشكل هذه الأسباب مُجتمِعَة ضغوطات نفسيّة كبيرة على مُعيلي الأُسرة، التي تتصادم في كثير من الأحيان مع نزعة المرأة الاستهلاكية (عاليون، العنف ضد المرأة، ص، 2)

ويمكن مناقشة موضوع البحث من خلال استحضارنا لمجموعة من الأطر النظرية في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، وفي هذا السياق ارتأينا استحضار كل من نظرية الصراع، ونظرية التعلم الاجتماعي، ثم نظرية الثقافة الفرعية. ففيما يخص نظرية الصراع فقد جاء اعتمادنا على أطروحتها من أجل فهم حقيقة الصراع الذي ينشب بين الزوجين داخل المجتمع المحلي الريفي، فهذه النظرية ترى أن العنف وسيلة الصراع بين النوعين. فهو وسيلة فرض سيطرة الرجل وتميزه على المرأة، انه أداة الضغط على المرأة في البيت تهتم بشؤون الأسرة. إن مشكلة العنف تجد حلها في نظر أصحاب هذه النظرية إذا غاب التميز وتمت إتاحة فرص المساواة بين أفراد المجتمع، وتم القضاء على استغلال فئة اجتماعية لفئة أخرى، (أوزي، 104).

كما يمكن أن نبين من خلال هذه النظرية أن العنف الممارس على المرأة الريفية ناتج عن السيطرة التي يفرضها الرجل الريفي على المرأة، وذلك بفعل الثقافة السائدة في المجتمع المحلي الريفي. فهذا العنف كما أسماه وتحدث عنه بيير بورديو يكون هو هذا "العنف الرمزي أو الثقافي"، أي بمعنى العنف الناعم اللامحسوس واللامرئي، والذي يمارس في جوهره بالطرق الرمزية الصرفة للاتصال والمعرفة، أو أكثر تحديدا بالجهل والاعتراف، أو بالعاطفة كحد أدنى، وذلك كله متأصل في العقول والأجساد، على شكل ترسيمات لا واعية في الإدراك الحسي والتقييم، (بورديو، 2009: 16)، بمعنى أن العنف الرمزي الثقافي يمارس بشكل خفي، وهذا النوع من العنف يمارس ضد النساء، ويعتبر من أخطر أنواع العنف الممارس ضدهن، مما يجعلها تنظر إلى نفسها بنظرة سلبية، وتتشكل هذه النظرة تحت تأثير الموروث الثقافي الذي يضفي قيمة كبيرة للذكورة على حساب الأنوثة، وهذا السلوك العنيف قد يعني باستدعائنا نظرية التعلم الاجتماعي استجابة نفسية وعصبية لمنبهات مقيتة تتضمنها البيئة الخارجية التي يعيش فيها الفرد، وإذ تعترف بالطابع الفيزيولوجي لمحددات السلوك العنيف، فهي في الوقت نفسه تعتبر البيئة هي المحرك والعامل المحدد لهذا النوع من السلوك، تقول هذه النظرية بوجود آليات فيزيولوجية عصبية تدفع الفرد إلى التصرف بطريقة عدوانية، فالعنف هو سلوك مرضي مكتسب بواسطة التجربة والتعلم والتعزيز وما إلى ذلك من العمليات النفسية-الاجتماعية، وهو ينتقل عبر الأعراف الاجتماعية والمعتقدات والايدولوجيات التي تعمل على المصادقة عليه وقبوله ضمن دائرة ثقافية ما. إن اللجوء إلى العنف هو تعبير عن حاجة ونقص واضطراب في الشخصية، وعن تصور ارتدادي للهوية، فالرجل الذي يعنف المرأة يوجد في موقف دوني مقارنة بضحيته. (باربرا،2007، 29).

يرى فيكوتسكي، (vygotsky) إن السيرورات المعرفية العليا تبنى باستدماج تدريجي للأدوات الثقافية التي أنتجها الإنسان عبر التاريخ، وبالتالي فان النمو السيكولوجي لا ينفصل عن الحياة الاجتماعية وعن التفاعلات بين الطفل والراشدين. (أحرشاو،2008: 91-92) يتحقق التعلم من خلال التفاعل من عناصر البيئة الاجتماعية. ويعتقد علماء النفس أن سلوك التعلم يمكن أن يحدث من خلال التقليد الاجتماعي باستخدام آلية التحفيز والاستجابة.

وحسب ألبرت باندورا (Bandoura .1980:30) يحدث التعلم من خلال علاقة ثلاثية الأبعاد، علاقة تجمع بين السلوك والبيئة والأحداث المعرفية أو الشخصية الكامنة في الفرد المتعلم، ويعتقد أن التعلم يمكن أن يحدث في أي وقت وفي أي مكان. في هذا السياق يؤكد رالف لينتون انه من الضروري فهم البيئة التي يعيش فيها الفرد فهما جيدا ليتسنى لنا فهم شخصية الفرد، ويرى انه توجد بين الفرد والبيئة الطبيعية بيئة إنسانية أكثر أهمية من البيئة الطبيعية، وهذه البيئة الإنسانية تتكون من مجموعة منظمة من الأفراد الآخرين وتعرف "بالمجتمع"، ولها أسلوب خاص في الحياة يتجلى من خلال الثقافة، إن تفاعل الفرد مع كل معظم أنماط السلوك من خلال التفاعل مع عناصر البيئة الثقافية التي تحدد أفعال الفرد واستجاباته العاطفية-الوجدانية (القحطاني، 10)

وذلك عندما يكون العنف بحسب نظرية الثقافة الفرعية ناتج عن ثقافة فرعية في منطقة معينة تختلف عن الثقافة العامة. وهذه الثقافة الفرعية (subculture) هي التي تدعو للعنف وتقره وتشجع عليه، ولكن هذه الثقافة المحلية قد لا تتفق مع الثقافة العامة المشتركة بين جميع أفراد المجتمع الكلي. فربما كانت الثقافة العامة في المجتمع لا تقر العنف ولا ترتضيه، ولكن هذا السلوك قد يصبح، مع ذلك، مقبولا فقط في منطقة الثقافة المحلية المحدودة المخالفة للثقافة العامة (أبو شامة، 2012: 31)، في إطار هذا نستحضر رايمون جاموس الذي تحدث عن مفهوم الشرف في المجتمع الريفي والذي يعتبر أن الشرف هو التعبير عن تقرير الجماعة بوصفه منبع الهويات الاجتماعية والذاتية، ينظر إلى الأفراد في منطقة الريف، حسب رايمون جاموس، على أنهم أشخاص عقلاء يراقبون مجالات خاصة تعتبر محرمة أو مقدسة، وهي الإقليم، والنساء، والمنزل، والأرض. (jamous.1985:65)، يعد مفهوم الشرف في المجتمع المحلي ذا قيمة أساسية لدى أفراد العائلة والأقارب. ويرتبط مفهوم الشرف أكثر بالمرأة دون الرجل، وهو ما يخول للرجل الحق في مراقبة المرأة، وتعمل المرأة من جهتها، جاهدة للحفاظ على شرفها وشرف أسرتها وقبيلتها خوفا من التعرض للعقاب الشديد من طرف الرجل. وهذا الشرف مرتبط بالإرث الثقافي السائد في منطقة الريف عبر الأجداد المجيدة. (Tilliion. 1958: 113 -114)

ثانياً- الدراسات السابقة:

- **أجرت شقير، (2021):** دراسة هدفت للإجابة على أربعة تساؤلات تدور حول أشكال (مظاهر) العنف التي تتعرض لها الزوجة المصرية من زوجها، ودوافع هذا العنف، وأساليب مواجهة الزوجة للعنف الزوجي الذى تتعرض له، وهل هناك فروق في هذه المتغيرات الثلاثة بين الزوجات المعنفات والزوجات غير المعنفات، وقد قامت الباحث بإعداد بطارية تناولت المتغيرات الثلاثة، وقامت بتقنين البطارية بعدة طرق للصدق والثبات للتحقق من كفاءة البطارية، وأسفرت النتائج عن وجود ستة أشكال (مظاهر) للعنف التي تتعرض لها الزوجات عينة الدراسة (300) زوجة من المعنفات زوجيا وهى: العنف الجسمي (البدني)، العنف اللفظي، العنف النفسي، العنف الاجتماعي، العنف الاقتصادي، العنف الجنسي، كما أسفرت النتائج عن تعدد دوافع وأسباب العنف ضد الزوجات والتي تنوعت ما بين دوافع اجتماعية ناتجة من بعض المعتقدات والعادات البيئية الشائعة في المجتمع، بجانب دوافع خاصة بشخصية وسلوكيات ومفاهيم الرجل الخاطئة، وكان الجديد هو وجود دوافع ترجع للزوجة نفسها ومن تصرفاتها التي تدفع الزوج لممارسة العنف ضدها، كما تتعدد الأساليب والسلوكيات والاستراتيجيات السلبية التي تواجه بها الزوجة العنف الموجه إليها من الزوج، وأخيرا أسفرت النتائج عن وجود فروق بين الزوجات المعنفات وغير المعنفات من أزواجهن في المتغيرات الثلاثة موضوع الدراسة في اتجاه الزوجات المعنفات.
- **وفي إندونيسيا أجرى قداروسمان، (Qadarusman, 2021)** دراسة هدفت للتعرف على مفهوم عقوبات العنف الجنسي المنزلي (الاغتصاب الزوجي) في إندونيسيا من منظور خبراء الشريعة الإسلامية؛ بهدف تقديم مفهوم

المشروعات الجديد والتحليل عن الاغتصاب الزوجي عن طريق المقابلة ببعض فقهاء الأحوال الشخصية بمالانج. واستخدم هذا البحث نوعا ظاهريا من البحث باستخدام منهج القانوني الاجتماعي. واستخدم البحث منهج جمع البيانات يتكون من المقابلة. وتم تحليل البيانات وفقا للتحليل القانون الاجتماعي، وبينت نتيجة هذا البحث أن مفهوم مشروع الاغتصاب الزوجي عند فقهاء الأحوال الشخصية بمدينة مالانج أن من أنواع الاغتصاب الزوجي هي الإجبار على الجماع، واستخدام الآلة أو الأدوات المضرة للأعضاء التناسلية الأنثوية، والإجهاض، وتعاطي المخدرات، وإجبار الزوجة على استخدام وسائل منع الحمل المكروه عندها، والاتجار بالبشر، وهجر الزوجة جنسيا، والإساءة اللفظية ذات الدلالات الجنسية أو التحرش العنف. لا يمكن تقرير حالات الاغتصاب الزوجي إلا باستخدام قانون القضاء على العنف الأسري، لكون تعديلات على قانون العقوبات لم ينظم العنف في المجال المنزلي مشروع عند الحكومة.

- **وفي الجزائر، أجرى العكروف، 2021)** بحثا بهدف دراسة العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لعينة من النساء المتزوجات في سن الإنجاب والإجهاض، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من الأمهات اللواتي وضعن مولودا حيا بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة للتوليد وأمراض النساء لمدينة باتنة، والتي بلغ عدد عناصرها 505 مبحوثة. إن هدف البحث هو اختبار علاقة مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية، والمتمثلة في العمر والمستوى التعليمي والوضع المهني ووسط الإقامة ومحل السكن وصلة القرابة بين الزوجين، وكذا العنف الزوجي الممارس ضد الزوجة بعدّها متغيرات مستقلة للدراسة، باحتمال إجهاض الأمهات من عدمه، بوصفه متغيرا تابعا للدراسة. هذا من جهة ومن جهة أخر يتجه البحث لاختبار مدى تأثير حوادث الإجهاض على الحالة الصحية العامة للسيدات وكذا طريقة وضعهن لمولودهن. ومن أجل ذلك تم الاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي كونه يمثل أسلوبا ناجحا في دراسة الظواهر والأحداث الاجتماعية التي يمكن جمع المعلومات الرقمية والكمية عنها، ورغم العيوب التي قد تكتنفه من عدم المرونة الكافية لاستيعاب الظاهرة على سبيل المثال، إلا أن تعزيز المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الاستمارة باستخدام الملاحظة قلل من هذه الهفوات.
- **كما قامت أنجيال ديف (2013، Dave Anjali)** بدراسة هدفت للتعرف على خصائص وسمات العنف ضد المرأة من خلال تطبيق دراسة الحالة على عدد من (71) حالة من النساء المعنفات بالهند. وقد حصلت الدراسة على هذه الحالات من خلال الوحدات المخصصة داخل أقسام الشرطة للتعامل مع حالات انتهاك النساء. وقد بينت نتائج الدراسة انتشار العنف الاجتماعي والاقتصادي بدرجة أكبر من العنف الجسدي والجنسي، وأن أكثر الأفراد ممارسة للعنف ضد المرأة هم الأزواج، كما اتضح من خلال الدراسة أهمية مواجهة ظاهرة انتهاك النساء من خلال العمل على مستويين، المستوى الأول هو تغليظ العقوبات على هذه الجرائم، والمستوى الثاني هو العمل على تعديل مكونات البناء الاجتماعي الذي يدعم النساء المعنفات بشكل كاف.
- **وقام أويوكو وآخرون (Oyeoku & et al, 2013)** بدراسة هدفت إلى تطوير طرق من أجل الوقاية من العنف العائلي الموجه نحو المرأة في منطقة نوسكا التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية. تكونت عينة الدراسة من (150) من النساء اللواتي يقطن في المدينة و(450) من النساء اللواتي يقطن في الأرياف في منطقة نوسكا التعليمية، وتم تطبيق أداة الدراسة التي تكونت من (20) فقرة وتم تقديمها لعينة الدراسة. أشارت نتائج الدراسة أن طرق الوقاية من العنف تجاه المرأة في منطقة نوسكا التعليمية تضمن اللجوء إلى الشرطة أو الحوار واستخدام وسائل الإعلام، والحماية من القيادات التقليدية، والمحاضرات، وورش العمل.

3-منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهجية التحليل:

تستخدم هذه الدراسة منهج الوصفي بطريقة العينة التمثيلية، وهو المنهج المناسب لهذه الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها: وصف عينة البحث:

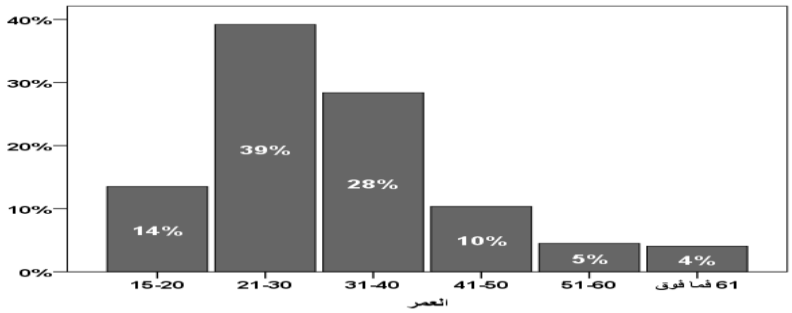

المبيان رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب العمر:

الجدول رقم (1): التكرارات والنسب لأفراد العينة حسب متغيرات الجنس والعمر والوضعية العائلية، وعدد الأبناء والمستوى الدراسي:

م	فئات العمر	الجنس إناث		الجنس ذكور		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	العدد	النسبة%
1	20-15	14	14.5%	12	12.5%	14	13.5%
2	30-21	45	44.5%	33	33.9%	39	39.2%
3	40-31	22	22.7%	33	33.9%	28	28.4%
4	50-41	13	12.7%	8	8.0%	10	10.4%
5	60-51	3	3.6%	5	5.4%	5	4.5%
6	61 فما فوق	2	1.8%	6	6.2%	4	4.1%
7	المجموع	100	100	100	100	100	100
	الوضعية العائلية	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	العدد	النسبة%
8	المتزوجون	70	70.0%	74	74.1%	72	72.1%
9	العزاب	30	30.0%	26	25.9%	28	27.9%
10	المجموع	100	100	100	100	100	100

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن الفئة التي تحتل الصدارة بنسبة 39% تتوزع ما بين البالغين الذكور والإناث، أي الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 21 سنة و30 سنة، حيث نسبة الذكور 44.5% في مقابل 33.9 %، من الإناث، أما الفئة العمرية ما بين 31 و40 فوصلت 28%. كذلك الفئة التي تراوحت ما بين 15 و20 بنسبة 14%. أما الفئة ما بين 41 و50 سنة فنسبتها 10 %. أما الفئات ما بين 51 و60 فوصلت نسبتها 5 % وأخيراً 61 فما فوق 4%.

وكخلاصة يمكن أن نقر أن الأفراد كلما تقدموا في السن كلما تراجعوا عن الإقدام على العنف، إذ نجد فئة الإناث تتراجع بشكل كبير حيث تتراوح نسبته المئوية حوالي 8. 1 مقارنة مع الرجال بنسبة تصل إلى.62، وهذا ما استنتجناه من خلال المبيان أعلاه وكذلك.

الجدول (2) توزيع أفراد العينة حسب الجنس والوضعية العائلية (%):

الوضعية العائلية	الجنس		المجموع
	إناث	ذكور	
المتزوجون	70.0	74.1	72.1
العزاب	30.0	25.9	27.9
عدد الأبناء	10	11	12
المجموع	100	100	100

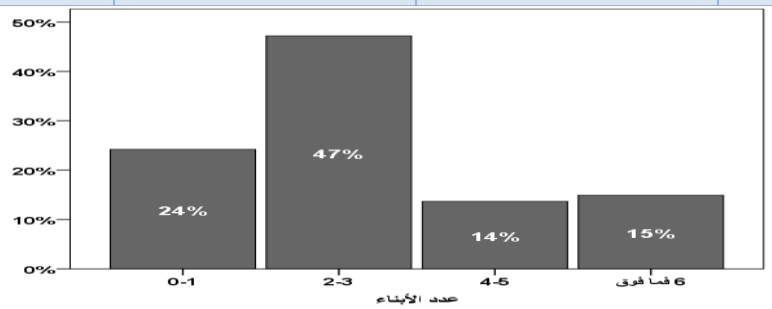

المبيان رقم (2) عدد الأبناء لدى المتزوجين

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الذكور والإناث الذين ينتمون إلى فئة المتزوجين هم أكثر ممارسة للعنف أي بنسبة 72.1% بينما تمثل فئة العزاب حوالي27 %؛ ونستنتج أن نسبة العنف الممارسة من طرف فئة المتزوجين متقاربة نسبيا بين الذكور والإناث، ثم تأتي فئة الإناث المتزوجات في المرحلة الموالية، كما نلاحظ أن نسبة العنف الممارس من طرف فئة العزاب متقاربة نسبياً بين الذكور والإناث، حيث بلغت عند الإناث ما نسبته 30% مقارنة مع الذكور العزاب بنسبة 25. 9%. يمكننا من خلال هذا أن نخرج بفكرة مفادها أنه كلما اتجه الفرد نحو مؤسسة الأسرة كلما زاد الصراع وبالتالي حدوث العنف، أي أن فئة البالغين يستمرون في ممارسة أفعال عنيفة لمرحلة ما بعد الزواج، ومن خلال المبيان أعلاه يتضح لنا أن الفئة المتزوجة لديهم 3 أطفال بنسبة47 % بينما نجد طفل واحد بنسبة 24%، أي بمعنى أنه كلما ارتفع عدد الأبناء كلما ارتفعت نسبة ممارسة العنف بين الزوجين؛ فالذين لديهم طفلين أو ثلاثة أطفال هم الأكثر ممارسة للعنف.

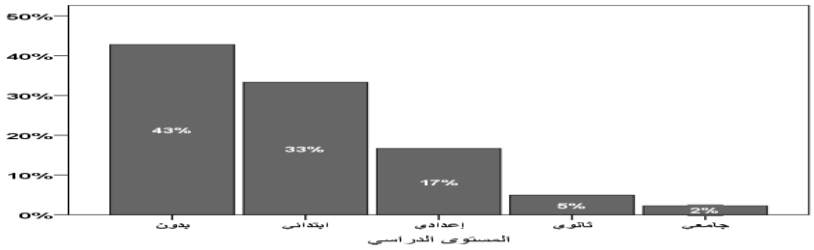

المبيان رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

نلاحظ من خلال المبيان أن فئة البالغين المتزوجين ترتفع في صفوفهم نسبة الأمية ب43% بينما نجد فئة أخرى لم يتجاوز مستواهم الدراسي الابتدائي بنسبة 33%، أما فئة العزاب المراهقين الذين يستمرون في دراستهم المستوى الإعدادي بنسبة% 17، بينما نلاحظ أن المستوى الدراسي الثانوي منخفض حيث وصلت نسبته 5%، أما بالنسبة للمستوى الجامعي فتبدو منخفضة بنسبة 2%، ويمكن أن نفهم من ذلك أن ارتفاع نسبة العنف راجع إلى انخفاض المستوى التعليمي لدى الذكور والإناث- العازبين والمتزوجين- على حد سواء.

4-2-أدوات جمع البيانات:

وبعد تحليل المعطيات ارتأينا أن نعتمد على منهج كمي لأن المجتمع الدراسة لا يسمح بمقابلة المرأة وجها لوجه، لذلك اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات عن أشكال العنف الممارس ضد المرأة واستراتيجيات الحد منه لدى عينة من النساء المتزوجات بمنطقة بني عمارت معتمدين في ذلك حزمة الأدوات الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة ب spss ، باعتبارها أداة تتفق مع طبيعة موضوع البحث ونوع الدراسة والمنهج المستخدم.

صدق الأداة:

للتأكد من صدق الأداة تم عرضها- في صورتها الأولية- على عدد (7) محكمين، في تخصصات نفسية واجتماعية. وقد أبدى المحكمون آراءهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوحها، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور، إضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروريا من تعديل، أو حذف، أو إضافة عبارات جديدة لازمة لأداة الدراسة. واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون، تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين.

ثبات الأداة: تم استخدام معامل ألفا كرو نباخ لاستخراج معامل الثبات والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (3) معاملات الثبات ألفا كرونباخ لمجالات الأداة والمستوى الكلي

م	اسم المجال	عدد العبارات	معاملات الثبات
1	القدرة على التفاوض لحل النزاع	8	0.83
2	النزوع إلى العنف الجسدي لحل النزاع	8	0.82
3	العنف النفسي	7	0.80
4	الإكراه الجنسي	8	0.82
	المستوى الكلي للأداة	30	0. 80

يتبين من الجدول (4) أن معاملات الثبات الكلي قد بلغ (0, 83) ويعكس معامل ثبات عال؛ وتراوحت معاملات الثبات على مستوى المجالات بين (0.80-0.83) وجميعها بمعاملات ثبات (عالية)، وتعكس ثقة كبيرة في نتائج الدراسة.

- **المعالجات الإحصائية:** تم جمع البيانات وتحليلها عن طريق معالجتها بواسطة برنامج، spss وتم استخدام معامل كرونباخ ألفا لحساب الصدق والثبات والاتساق الداخلي لأداة الدراسة، اعتمدنا على التحليل العاملي وذلك تفسير العلاقات بين المتغيرات ثم جداول التقاطع، ثم اختبار كاي تربيع test de khi2 بهدف التأكد من أن الفرضية التي تقول بوجود علاقة بين المتغيرات صحيحة أم أن فرضية العدم هي الصحيحة بمعنى عدم وجود علاقة بين المتغيرات.

4-عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

- **نتيجة السؤال الأول: "ما أنواع العنف الممارس ضد النساء في المجتمع الريفي؟"**

وللإجابة على السؤال؛ قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مستوى كل مجال من المجالات الأربعة وعلى النحو الآتي:

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لإجابات العينة على عبارات المجال الأول؛ القدرة على التفاوض لحل النزاع، مرتبة تنازليا بحسب المتوسطات

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى العنف
1	اقترحت على شريكي حلا وسط للخلاف الموجود بيننا	3.67	0.83	1	مرتفع

2	يجعلني شريكي أشعر بأنه يحترم مشاعري إزاء القضايا التي نتخلف حولها	3.34	0.80	2	متوسط
3	قبلت أن نقوم بتجريب الحل الذي اقترحه شريكي للخلاف الموجود بيننا	3.24	0.79	3	متوسط
4	قَبِل شريكي أن نقوم بتجريب الحل الذي اقترحته للخلاف الموجود بيننا	3.16	0.69	4	متوسط
5	أجعل شريكي يشعر بأنني أحترم مشاعره إزاء القضايا التي نختلف حولها	3.09	0.58	5	متوسط
6	اقترح على شريكي حلا وسطا للخلاف الموجود بيننا	3.12	0.45	6	متوسط
7	يقول لي شريكي إنني و اثق من أننا قادرون على معالجة القضايا الخلافية بيننا	3.08	0.37	7	متوسط
9	أجعل شريكي يشعر بأنني أهتم به رغم الخلاف الموجود بيننا حول بعض الأمور	3.04	0.34	8	متوسط

يتضح من الجدول (4) أن عبارات الخلاف بين الزوجين تراوحت متوسطاتها بين (3.67- 3.04) وواحدة فقط كانت بمستوى مرتفع، فيما كانت جميع العبارات المتبقية وعددها (7) بتقدير (متوسط).

جدول (5) نتائج التحليل العاملي لبنود مقياس تكتيك الصراع بين الزوجين.

العبارات	العوامل			
	1	2	3	4
اقترحت على شريكي حلا وسط للخلاف الموجود بيننا	.680			
يجعلني شريكي أشعر بأنه يحترم مشاعري إزاء القضايا التي نختلف حولها	.677			
قبلت أن نقوم بتجريب الحل الذي اقترحه شريكي للخلاف الموجود بيننا	.677			
قَبِل شريكي أن نقوم بتجريب الحل الذي اقترحته للخلاف الموجود بيننا	.671			
أجعل شريكي يشعر بأنني أحترم مشاعره إزاء القضايا التي نختلف حولها	.665			
اقترح على شريكي حلا وسطا للخلاف الموجود بيننا	.656			
يقول لي شريكي إنني و اثق من أننا قادرون على معالجة القضايا الخلافية بيننا	.568			
أقول لشريكي إنني و اثقة من أننا قادرون على معالجة القضايا الخلافية بيننا	.540		.414	
أجعل شريكي يشعر بأنني أهتم به وأعتني به رغم الخلاف الموجود بيننا حول بعض الأمور	.439			
يجعلني شريكي أشعر بأنه يهتم بي ويعتني بي رغم الخلاف الموجود بيننا حول بعض الأمور	.358		.359	
دفعني شريكي الإمساك به وجرني		.727		
قمت بلكم أو ضرب شريكي		.669		
قمت بدفع شريكي وضغطه على جدار		.668		
رميت شيئا في اتجاه شريكي كان من الممكن أن يؤذيه		.600		
قمت بتخريب أو إتلاف البعض من أغراض أو أمتعة وهددته بالضرب		.569		
قام شريكي بتخريب أو إتلاف البعض من أغراضي أو أمتعتي وهددني بالضرب		.536		
قام شريكي بدفعي وضغطني على جدار		.533		
ركلت شريكي أو رفسته برجلي		.512	.363	
رما شريكي شيئا في اتجاهي كان من الممكن أن يؤذيني		.497		
قمت بدفع شريكي أو الإمساك به وجره		.375	.502	
صفعت شريكي		.367	.408	
قلت لشريكي بأن شكله قبيح		.324	.591	
دخلت في نقاش مع شريكي زوجي/ زوجتي شرحت فيه وجهة نظري في الخلاف الموجود بيننا			.497	
دخلت في نقاش مع شريكي شرح لي فيه وجهة نظره في الخلاف الموجود بيننا			.483	
شتمت شريكي، او خاطبته بكلمات قبيحة او صرخت في وجهه			.588	
شتمتني شريكي، او خاطبني بكلمات قبيحة او صرخ في وجهي			.544	

	العوامل			
صفعني شريكي			.354	
قال لي شريكي بأن شكلي قبيح			.634	
صرخ شريكي في وجهي من شدة الغضب			.374	
استعملت العنف (كالضرب، أو التهديد بالسلاح الأبيض) من أجل الحصول على حق الفراش والاستمتاع بشريكي				.815
مارست ضغوطا على شريكي دون أن أستعمل العنف الجسدي من أجل الحصول على حق الفراش بينما لم تكن له رغبة في ذلك				.814
نسبة التباين المفسر	19.53	9.34	7.69	6.33

يتبين من جدول (5) وجود أربعة عوامل لنتائج التحليل العاملي للمكونات الأساسية لبنود مقياس تكتيك الصراع.

وهكذا تمكنا من بناء أربعة مقاييس جديدة من خلال التحليل العاملي لبنود مقياس تكتيك الصراع بين الزوجين.

وتوصلنا في بحثنا هذا إلى أن عامل القدرة على التفاوض لحل النزاع هو العامل المهيمن على باقي العوامل الأخرى. حيث جاء بدرجة مرتفعة على الأداة ككل، وعلى جميع العبارات ويمكن تفسير هذه النتيجة في محاولة للتقريب بين وجهات النظر وتجاوز الخلافات وفض النزاعات بين الزوجين دون استعمال أي وسائل أخرى، وهذا دليل على وجود نوع من الحوار بين الزوجين من أجل الوصول إلى حل النزاع الذي يجري بينهم.

ويمكن تفسير هذه النتيجة أن التفاعل اللفظي-الحركي يتم من خلاله تبادل الآراء والمواقف ووجهات النظر، وتستخدم فيه وسائل التأثير والإقناع العقلية أو العاطفية في محاولة للتقريب بين وجهات النظر وتجاوز الخلافات وفض النزاعات بين الزوجي، من أجل عدم الخوض في الصراع الذي يشوبه التوتر والعنف بين الزوجين، ما يظهر من النتائج أن وسائل الإقناع سواء العقلية أو العاطفية تختلف حسب الجنس، حيث نجد النساء هم أكثر ميلا إلى استخدام الوسائل العاطفية في الإقناع، بينما الرجال يستعملون الوسائل العقيلة في إيجاد حلول لفض الخلافات بين الزوجين.

- **إجابة السؤال الثالث:** "هل توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) بين إجابات العينة بخصوص العنف تبعاً لمتغيرات (الجنس، والعمر، الوضعية العائلية، عدد الأبناء، المستوى الدراسي)؟

وللإجابة على السؤال تم استعمال كل من:

1. جداول التقاطع: إن الهدف من هذه الجداول كيفية توزيع أفراد العينة وفقا لمتغيرين يفرض أن تتكون بينهما علاقة ارتباط نهدف من خلال هذه إلى بيان التباين في قيم المتغيرات.
2. اختبار كاي تربيع test de khi2 هدف التأكد من أن الفرضية التي تقول بوجود علاقة بين المتغيرات صحيحة أم أن فرضية العدم هي الصحيحة بمعنى عدم وجود علاقة بين المتغيرات.
3. تحليل الانحدار اللوجستي لمعرفة العوامل الأساسية نحو الميل إلى استعمال العنف الجسدي المبرح.

1- تكتيك التفاوض لحل القضايا الخلافية بين الزوجين:

يستعمل التفاوض كآلية لحل الخلافات بين أطراف النزاع، وتستخدم فيه وسائل التأثير والإقناع العقلية أو العاطفية في محاولة للتقريب بين وجهات النظر وتجاوز الخلافات وفض النزاعات. وتشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين الرجال والنساء في القدرة على التفاوض، وكما يتبين من الجدول التالي:

الجدول رقم (6) القدرة على التفاوض لحل الخلافات الزوجية

الأبعاد	الفئات	مستوى منخفض	مستوى مرتفع
	إناث	52.7%	44.2%

الأبعاد	الفئات	مستوى منخفض	مستوى مرتفع
التفاوض باستخدام الوسائل العقلية	ذكور	47.3%	55.8%
	المجموع	100.0%	100.0%
التفاوض باستخدام الوسائل العاطفية	إناث	44.6%	53.9%
	ذكور	55.4%	46.1%
	المجموع	100.0%	100.0%

يدل اختبار كاي تربيع على أن القدرة على التفاوض باستعمال الوسائل العقلية لا تختلف باختلاف الجنس، وكذلك لا يوجد فرق بين الرجال والنساء في استعمال الوسائل العاطفية. ولكن الفرق بين الرجال والنساء يكمن أساسا في الميل إلى استخدام هذه الاستراتيجية أو تلك. فالنساء أكثر ميلا إلى استخدام الاستراتيجية التي تعتمد على الوسائل العاطفية للإقناع (54%) من الرجال (44%).

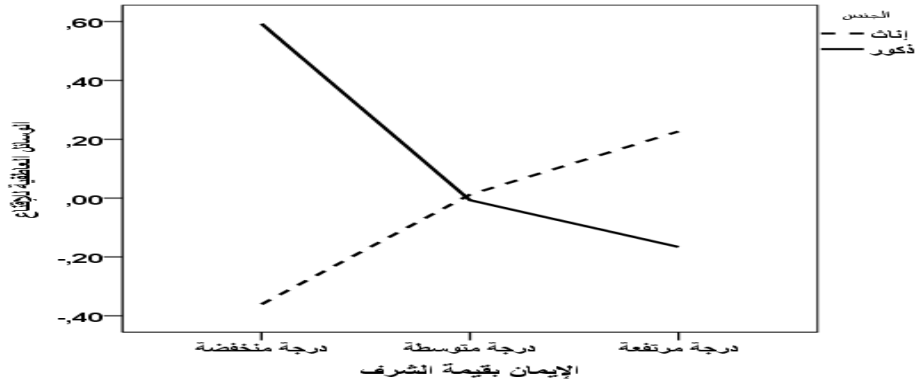

المبيان (4) العلاقة بين الميل إلى استعمال وسائل الإقناع العقلية والإيمان بقيمة الشرف حسب الجنس:

يتبين من الرسم رقم 6 أن القدرة على استخدام وسائل الإقناع العقلية تزداد بشكل ملحوظ لدى النساء كلما اشتد إيمانهن بقيمة الشرف. وفي المقابل تنخفض هذه القدرة لدى الرجال كلما ازداد إيمانهم قوة بقيمة الشرف. نلاحظ نفس الشيء فيما يتعلق بالقدرة على استخدام الوسائل العاطفية للإقناع، كما هو مبين في الجدول 4.

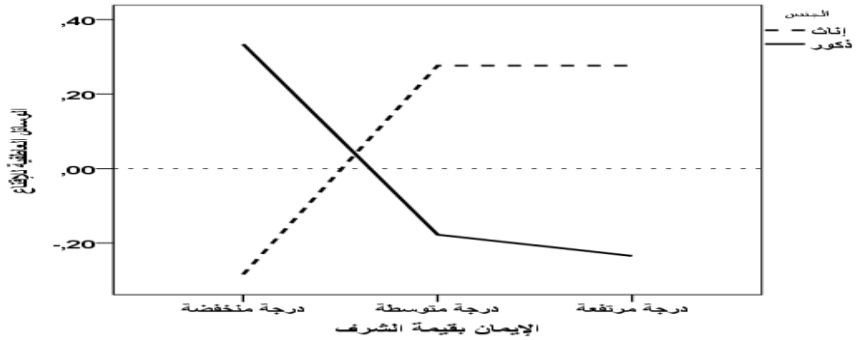

مبيان رقم (5) العلاقة بين الميل إلى استعمال الوسائل العاطفية للإقناع والإيمان بقيمة الشرف حسب الجنس:

وإذا كانت درجة الإيمان بقيمة الشرف تميل على العموم إلى الانخفاض كلما ارتفع المستوى الدراسي، كما يتبين ذلك من الجدول 4 فإنه لا توجد علاقة مباشرة بين القدرة على التفاوض والمستوى الدراسي. وذلك راجع، على ما يبدو، إلى أن الأغلبية الساحقة من المستجوبين (93%) لا يتجاوز مستواهم الدراسي مرحلة التعليم الثانوي الإعدادي.

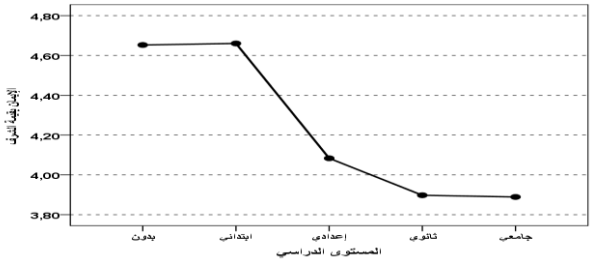

المبيان رقم (6) العلاقة بين الإيمان بقيمة الشرف والمستوى الدراسي:

بلغت قيمة معامل الارتباط بين الإيمان بقيمة الشرف والمستوى الدراسي 0.24-، وهي دالة عند مستوى 0.001.ولكن العلاقة بين القدرة على التفاوض والمستوى الدراسي تختلف شيئا ما حسب الجنس.

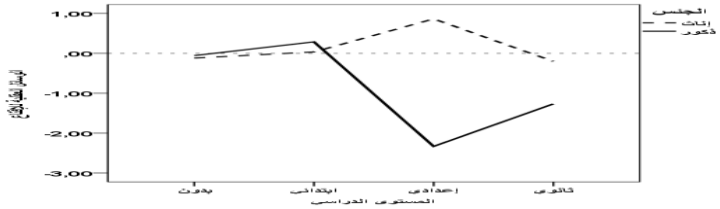

مبيان رقم (7) العلاقة بين الميل إلى استعمال الوسائل العاطفية للإقناع والمستوى الدراسي حسب الجنس

يبدو أن القدرة على التفاوض باستعمال وسائل الإقناع العقلية تميل إلى الانخفاض بشكل ملحوظ لدى الذكور مع ارتفاع مستواهم الدراسي، بينما تظل ثابتة لدى الإناث، وهي نتيجة مخالفة للتوقع. وربما يرجع السبب في ذلك إلى ضعف جودة النظام التعليمي.

2- أنواع العنف الممارس ضد النساء.

إن الحديث عن العنف الممارس في إطار الحياة الزوجية، يجدر بنا القول إن هذا الأخير له عواقب وخيمة على الشريكين، حيث تكون حياتهم المستقبلية مهددة بالمعاناة والأزمات النفسية، وفي إطار مجتمع الريف فقد تبين لنا أن هناك أنواع العنف منها العنف اللفظي والذي يعتبر أكثر شيوعا في المجتمع المحلي وله آثار بالغة على المستوى النفسي للفرد، ثم نجد العنف الجسدي وهو استخدام السلطة أو التهديد ضد الآخر في إطار الحياة الزوجية في المجتمع المحلي الريفي.

الجدول رقم (7) مكانة العنف اللفظي الخفيف في تكتيكات الصراع:

النوع	غياب العنف اللفظي الخفيف	وجود العنف اللفظي الخفيف دون غيره	وجود العنف اللفظي والجسدي
إناث	6.4%	16.7%	76.9%
ذكور	%46.	21.7%	69.9%
المجموع	7.5%	19.3%	73.3%

بلغت نسبة الأسر الخالية من أي شكل من أشكال العنف اللفظي أو الجسدي 7.5%، وبلغت نسبة الذين يستخدمون العنف اللفظي الخفيف دون غيره 19.3%، في حين بلغت نسبة الذين يلجئون إلى العنف اللفظي الجارح أو العنف الجسدي 73.3%. وبلغت نسبة الذين استخدموا العنف اللفظي الجارح خلال الإثني عشرة شهرا الماضية 69.56%. ويبدو أن النساء هن أكثر ميلا إلى استخدام العنف اللفظي الجارح من الرجال (74.4% مقابل 65%). ويختلف الميل إلى استخدام العنف اللفظي الجارح لدى الذكور والإناث حسب مراحل العمر:

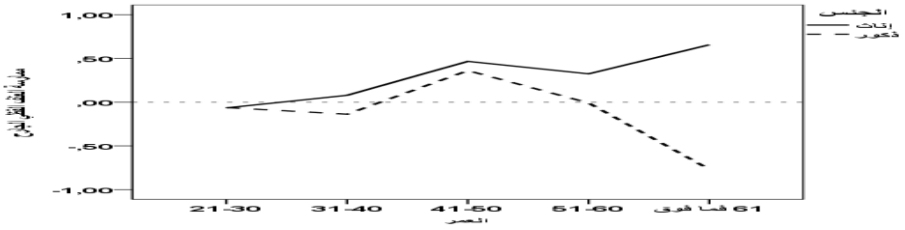

مبيان رقم (8) الميل إلى استخدام العنف اللفظي حسب العمروالجنس:

يزداد الميل إلى استخدام العنف اللفظي الجارح لدى الإناث كلما تقدمن في السن، ويرتفع لدى الذكور ليصل إلى ذروته في العقد الرابع من العمر، ثم يميل بعد ذلك إلى الانخفاض بشكل متسارع إلى أن يصل إلى حدوده الدنيا في العقد السادس. والملاحظ أيضا أن الميل إلى استخدام العنف اللفظي الجارح يميل إلى الانخفاض بشكل منتظم لدى الإناث كلما ارتفع مستواهن الدراسي، بينما يميل إلى الارتفاع لدى الذكور.

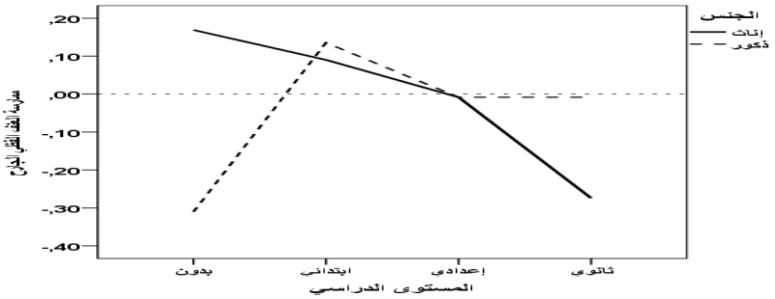

الجدول رقم (9) الميل إلى استخدام العنف اللفظي حسب المستوى الدراسي والجنس:

وكذلك يتراجع الميل إلى استخدام العنف اللفظي الجارح لدى الإناث كلما ارتفع مستواهن الاجتماعي-الاقتصادي. ولعل أهم ما يمكن ملاحظته من خلال الرسم البياني رقم9 هو الفارق الكبير بين الرجال والنساء في استخدام العنف اللفظي الجارح. فقد سجل الذكور درجات تقع دون المتوسط العام، وذلك مهما كان مستواهم الاجتماعي-الاقتصادي.

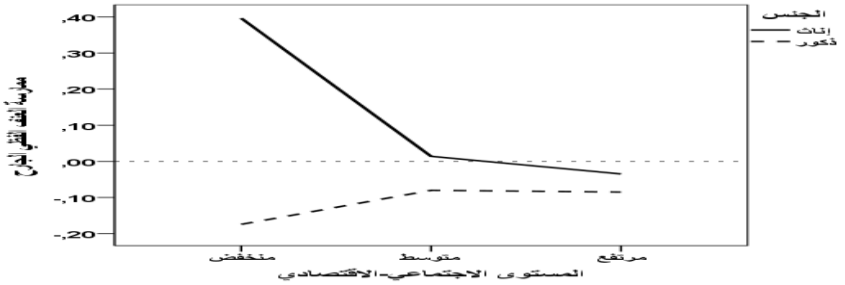

الجدول رقم (10) الميل إلى استخدام العنف اللفظي الجارح حسب المستوى الاجتماعي-الاقتصادي:

وتشير البيانات المعبر عنها في الرسم البياني رقم 10 إلى أن استخدام العنف اللفظي الجارح يقل كلما ازداد الإيمان بقيمة الشرف وخاصة لدى الذكور.

الاعتداء الجسدي:

يمكن التمييز بين نوعين من العنف الجسدي وهما: العنف غير المبرح، الذي ينظر إليه في ضوء الثقافة السائدة في المجتمعات الإسلامية على أنه مباح ومشروع، وبين العنف المبرح. وليس هذا العنف حكرا على الرجال دون النساء. بلغت نسبة النساء اللواتي صرحن بأنهم مارسن العنف الجسدي غير المبرح على أزواجهن 37.15%، وارتفعت هذه النسبة لدى

الرجال لتصل إلى 44.12%. ولكن الميل إلى استخدام العنف الجسدي غير المبرح يقل كلما ارتفع المستوى الاجتماع-الاقتصادي، وخاصة لدى الإناث.

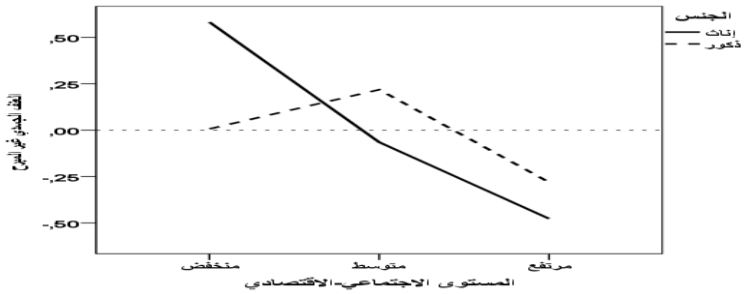

المبيان رقم (11) العلاقة بين الميل إلى استخدام العنف غير المبرح والمستوى الاجتماعي-الاقتصادي:

وكذلك يقل الميل إلى استخدام العنف الجسدي غير المبرح لدى الإناث كلما ازداد لديهن الإيمان بقيمة الشرف، بينما لا توجد علاقة بين هذين المتغيرين لدى الذكور:

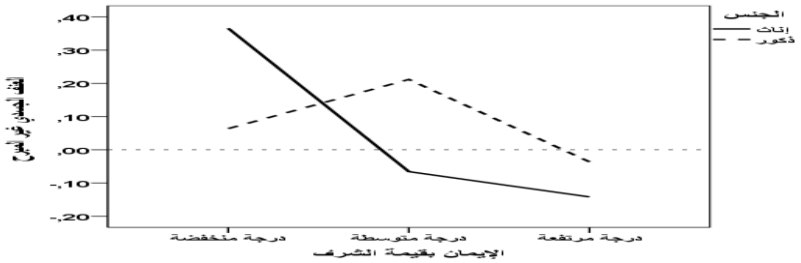

المبيان رقم (12) العلاقة بين الميل إلى استخدام العنف الجسدي غير المبرح والإيمان بقيمة الشرف:

وفيما يتعلق بالعنف الجسدي المبرح، فإنه على ما يبدو، أكثر أنواع العنف انتشارا في مجتمع الدراسة، فقد بلغت نسبة الذين يستخدمونه لفرض إرادتهم على أزواجهم 56%. وبلغت هذه النسبة 59% لدى الذكور، مقابل 52.56% لدى الإناث. ويبدو أن الفرق بين الرجال والنساء ضئيل في هذا المجال. والملاحظ أنه لا توجد أية علاقة بين العنف الجسدي المبرح والمستوى الدراسي أو بينه وبين المستوى الاجتماعي-الاقتصادي. ولكنه يرتبط ارتباطا قويا بقيمة الشرف عند الرجال بالخصوص، فهو يقل عندهم كلما ازداد إيمانهم بقيمة الشرف. ولكن العلاقة ضعيفة لدى النساء.

الجدول رقم (8) محددات الميل إلى استعمال العنف الجسدي المبرح لدى الرجال:

م	المتغيرات	A	E.S.	Wald	Ddl	Sig.	Exp (B)
1	العمر	.043	.019	4.925	1	.026	1.044
2	المستوى الاجتماعي-الاقتصادي	.849	.327	6.740	1	.009	2.337
3	المستوى الدراسي	-.657	.403	2.658	1	.103	.518
4	المتغير الثابت	-2.805	1.232	5.187	1	.023	.060

تدل النتائج المتضمنة في الجدول (8) أنه كلما ارتفع أعمار الذكور بما مقداره 4% سنة واحدة يزداد احتمال ميل الفرد إلى استعمال العنف الجسدي المبرح ضد شريكه. ويتضاعف احتمال اللجوء إلى هذا النوع من العنف بمقدار مرتين لدى الأفراد من ذوي المستوى الاجتماعي-الاقتصادي المرتفع نسبيا. ويقل احتمال اللجوء إليه بنسبة 48% كلما ارتفع المستوى الدراسي. وليس لهذه العوامل أي تأثير في سلوك العنف لدى النساء. وكثيرا ما يلجأ الأزواج إلى التهديد (الإكراه الخفيف) أو إلى العنف الجسدي (الإكراه العنيف) لفرض المعاشرة الجنسية على الطرف الآخر دون رضاه.

الجدول (9) نسب الأزواج الذين يلجئون إلى الإكراه الجنسي لدى الذكور والإناث:

النوع	الإكراه الجنسي الخفيف		الإكراه الجنسي العنيف	
	غير موجود	موجود	غير موجود	موجود
الإناث	51.3%	48.7%	55.1%	44.9%
الذكور	38.6%	61.4%	61.4%	38.6%
المجموع	58.4%	41.6%	44.7%	55.3%

يبدو أن الرجال أكثر ميلا إلى الإكراه الجنسي الخفيف من النساء (61.4% مقابل 48.7%)، بفارق حوالي 13 عشرة نقطة مئوية، وهو فرق مهم؛ بينما لا يوجد فرق بينهما فيما يتعلق بممارسة الإكراه الجنسي العنيف.

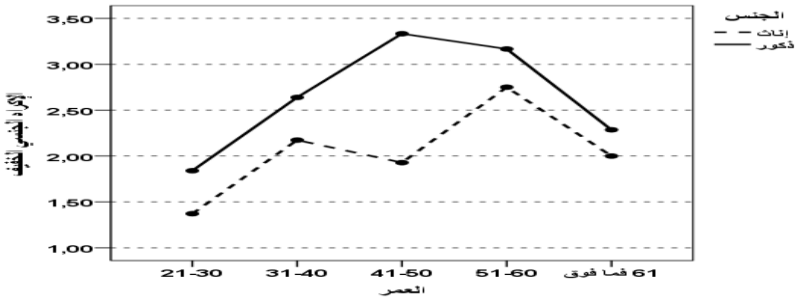

الرسم رقم (13) العلاقة بين الإكراه الجنسي الخفيف ومتغير العمر

يتزايد الميل إلى الإكراه الجنسي الخفيف بشكل منتظم لدى الرجال مع توالي السنين إلى أن يصل ذروته في العقد الرابع، ثم يتراجع بعد ذلك تدريجيا. ويستمر لدى الإناث إلى حدود العقد الخامس ليتراجع فجأة بعد ذلك.

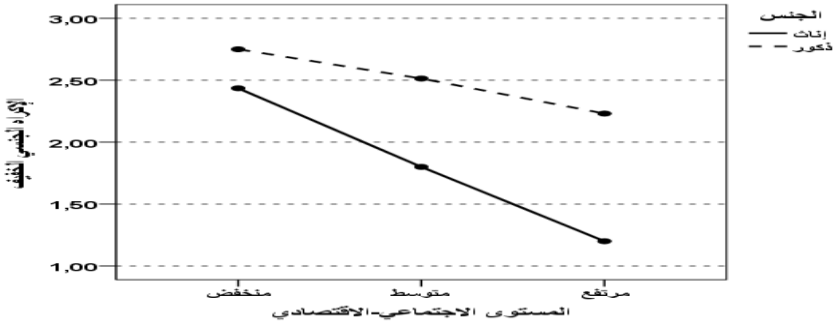

مبيان رقم (14) العلاقة بين الإكراه الجنسي الخفيف والمستوى الاجتماعي-الاقتصادي:

وتنخفض درجة الميل إلى الإكراه الجنسي الخفيف لدى الإناث كلما ارتفع مستواهن الاجتماعي-الاقتصادي، بينما يظل مستقرا لدى الرجال مهما تغيرت الوضعية الاجتماعية-الاقتصادية. ولكن اللجوء إلى هذا النوع من العنف الجنسي يميل إلى التراجع أكثر فأكثر كلما ارتفع المستوى الدراسي للرجال والنساء على حد سواء، كما في مبيان14، ويزداد الميل إلى الإكراه الجنسي الخفيف كلما اشتد إيمانهم بقيمة الشرف، بينما لا توجد علاقة بين المتغيرين لدى فئة الإناث.

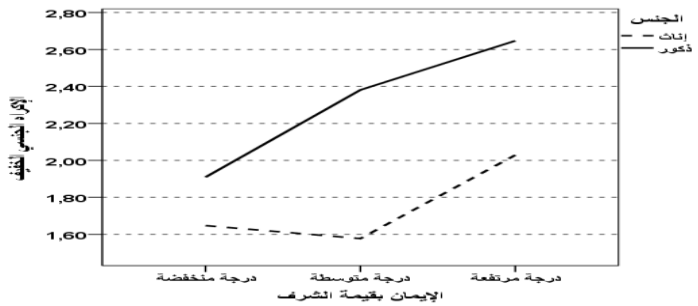

الرسم البياني رقم (15) العلاقة بين الإكراه الجنسي والإيمان بقيمة الشرف

وأما فيما يتعلق بالإكراه الجنسي العنيف، فلا توجد علاقة بينه وبين متغير العمر لدى كل من الرجال والنساء، كما انه لا توجد علاقة بينه وبين المستوى الدراسي، من جهة، والإيمان بقيمة الشرف من جهة أخرى. ولكن الميل إلى هذه النوع من الإكراه الجنسي يزداد مع ارتفاع المستوى الاجتماعي-الاقتصادي لدى النساء دون الرجال، كما تدل على ذلك البيانات المعبر عنها في الرسم رقم 16.

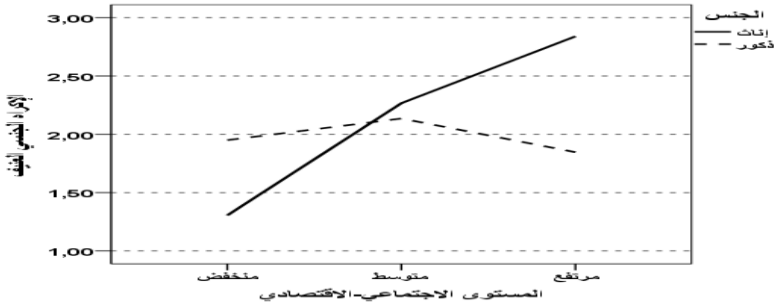

المبيان رقم (16) العلاقة بين الإكراه الجنسي العنيف والمستوى الاجتماعي-الاقتصادي:

وأما العوامل التي تتسبب في الميل إلى استخدام الإكراه الجنسي الخفيف فهي مرتبطة بمنظومة القيم التي يتبناها الفرد، وهي القيم التقليدية، والقيم الشهوانية، وقيم السلطة كما هي محددة وفقا لنظرية شوارتز Shalom Schwartz.

الجدول رقم (10) محددات الميل إلى الإكراه الجنسي الخفيف:

م	العوامل والقيم	A	E.S.	Wald	Ddl	Sig.	Exp (B)
1	الجنس	.607	.339	3.207	1	.073	1.834
2	النزعة التقليدية	.833	.311	7.184	1	.007	2.300
3	النزعة الشهوانية	.440	.182	5.865	1	.015	1.552
4	السلطة	.286	.169	2.853	1	.091	1.331
5	المتغير التابع	.192	.309	.387	1	.534	1.212

يزداد احتمال الميل إلى ممارسة الإكراه الجنسي الخفيف بنسبة 83% لدى الرجال مقارنة بالنساء، ويتضاعف احتمال اللجوء إليه أيضا كلما كان الفرد ميالا إلى التقليد، ويزداد بنسبة 55% إذا كان الفرد متشبعا بالقيم الشهوانية، وبنسبة 33% إذا كان شغوفا بالسلطة.

الجدول رقم (11) محددات الميل إلى الإكراه الجنسي العنيف

م	العوامل والقيم	A	E.S.	Wald	Ddl	Sig.	Exp (B)
1	المستوى الاجتماعي-الاقتصادي	.890	.361	6.076	1	.014	2.434
2	المستوى الدراسي	-.620	.292	4.505	1	.034	.538
3	الحاجة إلى الأمن	.468	.257	3.308	1	.069	1.597
4	الرغبة في الإنجاز	.165	.169	.952	1	.329	1.180
5	المتغير التابع	-1.093	.613	3.182	1	.074	.335

وفيما يتعلق بالإكراه الجنسي العنيف فإنه قبل كل شيء بالمستوى الاجتماعي-الاقتصادي، حيث أنه كلما تحسنت أحوال الفرد نسبيا زاد احتمال ميله إلى استعمال الإكراه الجنسي العنيف لإجبار شريكه على المعاشرة الجنسية دون رضاه. وفي المقابل، يقل احتمال اللجوء إلى هذه النوع من العنف الجنسي بنسبة 46% عندما يرتفع المستوى الدراسي للفرد. ويزداد احتمال الميل إلى الإكراه الجنسي أيضا بنسبة 60% لدى الأفراد الذين يشعرون أكثر بالحاجة إلى الأمن.

التوصيات والمقترحات.

واستنادا للنتائج قدم الباحث عددا من التوصيات، وأهمها:

1- إنجاز العديد من البحوث الميدانية حتى يتسنى الوقوف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذا العنف،
2- وضع سياسة تهدف إلى نشر الوعي بشأن حقوق المرأة وثقافة المساواة بين الجنسين،
3- مَأسَسة الخلايا المعنية بحالات العنف ضمن المحاكم والشرطة القضائية ووحدات التحقيق، وتعميم هذه الخلايا على المناطق المغربية كافة ضمن المستشفيات، ومراكز الشرطة، والدرك، والسلطات المحلّية،
4- إعادة النظر في صياغة بعض النصوص القانونية التي تحمي المرأة وتصون كرامتها، وتشريع بعض القوانين التي توفر الحماية لها وتتماشى مع التغيرات الحاصلة في المجتمع،
5- ضرورة تصميم برامج لرفع الوعي المجتمعي بالأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع وبخاصة المجتمع الريفي.

قائمة المراجع.

أولاً-المراجع بالعربية

1. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكر بن الافريقي المصري (2010): **لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت. موقع المكتبة الوقفية، الرابط: https://waqfeya.net/book.php?bid=4077 تاريخ التنزيل:2022/1/20.
2. أحرشاو، الغالي (2008): سيكولوجية الطفل، **مطبعة النجاح الجديدة**، الدار البيضاء، الطبعة الأولى. 2008
3. أرسولا كينغسميل هارت (2010): **وراء باب الفناء. الحياة اليومية للنساء الريفيات.** ترجمه إلى العربية عبد الله الجرموني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
4. أوزي، أحمد (2014): **سيكولوجية العنف**، مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، ط1. الدار البيضاء.
5. أوني محمد (1998): **مفهوم الريف المغربي**، مجلة حوليات الريف، العدد الأول، السنة الأولى.
6. باربرا ويتمر (2007): **الأنماط الثقافية للعنف**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الرياض.
7. بنعبيد، عبد المالك (2001): مادة "**الريف الطبيعي**"، المجلد 13، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
8. بيار بورديو (2009): **الهيمنة الذكورية**، ترجمه، سلمان قعفراني، الطبعة الأولى. بيروت.
9. جرو، عائشة؛ والكوال، جمال (2018): تقرير بحيث: قراءة في ظاهرة العنف ضد المرأة بين الشعارات الحكومية والواقع. عمالة طنجة اصيلا، العيادة القانونية للنساء
10. جهشان، هاني (2010): **العنف الأسري في الأردن**، د. م، د.ط، 2010. الرابط: http://ftpmirror.your.org/pub/wikimedia /images/wikipedia/en/b/b6/Family_Violence_in_Jordan_2010
11. الحاج، يحيى محمد (2013): **العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني**، منشورات مفتاح، فلسطين. طبعة أولى.
12. حجازي، مصطفى (2007): **التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان.
13. حكيمة، آيت حمودة؛ بلعسلة، فتيحة؛ وميرود، محمد (2011): **مظاهر وأسباب العنف في المجتمع الجزائري من منظور الهيئة الجامعية**، مجلة الوقاية والأرغنوميا، جامعة الجزائر، المجلد (5) عدد (1) ص ص: 11-29. الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/75879 تاريخ الزيارة 2022/1/15.

14. الديوان الملكي (2018): ظهير شريف رقم 1.18.19 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018) بتنفيذ القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.
15. شقير، زينب محمود (2021): **العنف ضد الزوجات في المجتمع المصري (المظاهر – الدو افع – استرا تيجيات المواجهة)** -المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد (5) عدد (17)،.2021. الرابط: https://journals.ekb.eg/article_158346.html تاريخ زيارة الموقع: 20/ 2/ 2022.
16. صمبيت، محمد عاليون (2019): **العنف ضد المرأة (أنواعه، دو افعه. الصعوبات والحلول)**، مداخلة في مهرجان التنوع بالميناء، الرابط http://elyowm.info/?q=node/17432 :
17. عبد المحمود، عباس أبو شامة، (2012): **جر ائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. مركز البحوث والدراسات. الطبعة الثانية. الرياض. الرابط: https://library.ecssr.ae/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=193919 تاريخ زيارة الموقع: 2022/2/20.
18. عبد الوهاب، ليلى (1994): **العنف الأسري الجريمة والعنف ضد المرأة**، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت.
19. العكروف، علي (2021): **مسألة الإجهاض في الجز ائر مقاربة سوسيوديموغر افية**. الرابط-http://dspace.univ setif2.dz/xmlui/handle/123456789/1672?show=full :
20. فدرالية رابطة حقوق النساء (2019): **تقرير حول الوضعية الحقوقية للنساء المغربيات** 25 سنة بعد مؤتمر بيجين.
21. فضل الله محمد حسين (2013): **مناهضة العنف ضد المرأة**، إصدار المركز الإسلامي الثقافي، ط3. بيروت.
22. قنيفة، نورة (2010): **المرأة والعنف في المجتمع الجز ائري**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
23. وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية (2022): **البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب النتائج الأولية** 14 ماي 2019. (https://www.rattibha.com)، تاريخ زيارة الموقع، 2022/3/5.

ثانياً-المراجع بالأجنبية Secondly, references in foreign languages

1. Albert bandoura, (1980), « théorie L'apprentissage social », mardogo, Bruxelles. -
2. Anjali, Dave (2013). Strategic Aliance, Away For Ward for Violence Against Women, Tata Institute of Social Sciences, Mumbai, India.
3. Germain tilliion, (1958), le Harem et les cousis, 6édition.paris.
4. Hart, David M. (1976). The Aith Waryaghar of the Moroccan Rif: An Ethnography and History. Viking Fund Publications in Anthropology, no. 55. Tucson: University of Arizona Press.
5. Jamal AL KARKOURI, (2005) Développement de la province d'al Hoceima: Contraintes et perspectives d'avenir, Programme de développement de la province d'Al Hoceima، colloque Claude du bois, Dictionnaire encyclopédique, Larousse, Imp. Jean Didier, Paris
6. Oyeoku E., Meziobi D., Ezegbe N., and Obikwelu C, (2013). Public Sensitization as a Tool for Preventing Domestic Violence Against Women in Nsukka Education Zone, Enugu State, Nigeria, US-China Education Review,

7. Qadarusman, Moh. (2021) Konsep sanksi kekerasan seksual dalam rumah tangga (Marital Rape) di Indonesia perspektif ahli Hukum Islam di Kota Malang. Masters thesis, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim.

List of references translated into English.

1. Ibn Manzoor, Jamal al-Din Muhammad ibn Makr ibn al-Afriqi al-Masri (2010): Lisan al-Arab, Dar Sader for Printing and Publishing, Beirut. The Endowment Library website, link: https://waqfeya.net/book.php?bid=4077 Download date: 20/1/2022.
2. Ahrashaw, El-Ghali (2008): Child Psychology, New Success Press, Casablanca, first edition. 2008
3. Ursula Kingsmill Hart (2010): Behind the Courtyard Door. Everyday life of rural women. Translated into Arabic by Abdullah Al-Jarmouni, Al-Najah New Press, Casablanca.
4. Ouzi, Ahmed (2014): The Psychology of Violence, Publications of the Journal of Education Sciences, New An-Najah Press, first edition. White House.
5. Barbara Whitmer (2007): Cultural Patterns of Violence, The National Council for Culture, Arts and Letters, World of Knowledge, Riyadh.
6. Benabid, Abdelmalek (2001): "The Natural Countryside", 23 volumes, Teacher of Morocco, Volume 13, New Success Press, Casablanca.
7. Pierre Bourdieu (2009): Male Domination, translated by Salman Kaafani, first edition. Beirut.
8. Gro, Aisha; Walwal, Jamal (2018): A report that: A reading of the phenomenon of violence against women between government slogans and reality. Tangier Asilah labor, women's legal clinic.
9. Jahshan, Hani (2010): Domestic Violence in Jordan, d. M, D. T, 2010. Link: http://ftpmirror. your.org/pub/wikimedia/images/wikipedia/en/b/b6/Family_Violence_in_Jordan_2010
10. Al-Hajj, Yahya Muhammad (2013): Violence against Women in Palestinian Society, Miftah Publications, Palestine. first edition.
11. Hijazi, Mustafa (2007): Social backwardness is an introduction to the psychology of the oppressed person, Arab Development Institute, Beirut, Lebanon.
12. Hakima, Ait Hammouda; Balasala, Fatiha; And Miroud, Mohamed (2011): The manifestations and causes of violence in Algerian society from the perspective of the university body, Journal of Prevention and Ergonomics, University of Algiers, Volume (5), No. (1), pp. 11-29. Link: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/75879 Date of visit 15/1/2022.
13. The Royal Court (2018): Royal Decree No. 1.18.19 issued on Jumada II 1439 (February 22, 2018) implementing Law No. 103.13 related to combating violence against women.
14. Shukair, Zainab Mahmoud (2021): Violence against wives in Egyptian society (appearances - motives - confrontation strategies) - The Arab Journal of Literature and Human Studies, Volume (5), Number (17),.2021. Link: https://journals.ekb.eg/article_158346.html Site visit date: 2/2/20 2022.
15. Sambit, Mohamed Alioun (2019): Violence against women (types, motives, difficulties and solutions), intervention at the Diversity Festival in the port, link: http://elyowm.info/?q= node/17432.

16. Abdel Mahmoud, Abbas Abu Shama, (2012): Violent crimes and methods of confronting them in the Arab countries, Naif Arab University for Security Sciences. Research and Studies Center. Second Edition. Riyadh. Link: https://library.ecssr.ae/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=193919 Site visit date: 20/2/2022.
17. Abdel-Wahab Laila (1994): Domestic violence, crime and violence against women, Dar Al-Mada for Culture and Publishing, Beirut.
18. Al-Akrouf, Ali (2021): The issue of abortion in Algeria, a sociodemographic approach. Link: http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/handle/123456789/1672?show=full.
19. Issawi, Abdul Rahman (1992): The study of crime, a study in the interpretation and prevention of crime, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing, first edition, Beirut.
20. Federation of Women's Rights League (2019): A report on the human rights situation of Moroccan women 25 years after the Beijing Conference.
21. Fadlallah Muhammad Hussein (2013): Combating Violence against Women, Publication of the Islamic Cultural Center, 3rd Edition. Beirut.
22. Al-Qahtani, Noura Bint Saad Bin Sultan (D.T): Cultural Anthropology, without mentioning the printing press, first edition.
23. Kenifa, Noura (2010): Women and Violence in Algerian Society, a thesis submitted for the degree of Ph.D., Sociology of Development, Mentouri University of Constantine, Algeria.
24. Ministry of Family, Solidarity, Equality and Social Development (2022): The second national research on the prevalence of violence against women in Morocco, preliminary results, May 14, 2019. (https://www.rattibha.com), website visit date, 3/5/2022.